

"المرأة المعنفة بين: المفهوم وجغرافية الأسباب"

كريمة هرندي¹

جامعة وهران 02- محمد بن أحمد

harendikarima@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/19؛ تاريخ القبول: 2021/03/06

HARENDI Karima.

Abstract:

The phenomenon of violence has become a global phenomenon, which has been given to many international organizations and international bodies, to be at the forefront of research and research studies, especially in light of the diversity and variety of its forms, and the different causes leading to it, and in view of the many changes that arab society has become under The emergence of many intellectual movements, especially Arab and Western feminism, many of the old new manifestations are visible, including a phenomenon that affects women in Arab society, which has become a self-contained reality that reveals the difficulties of many sufferings, with this paper of research we will try to address the reality Women who are violent in the light of the disclosure of the direct or indirect causes leading to the emergence of this type of aggressive behavior that has become practiced both in private and public space, and therefore:

What is the methodical geometry of violence?

What is violence against women?

What are the main reasons for the emergence of this type of behavior?

Keywords: Women, Violence, Violent Women, Society, Causes.

الملخص:

العنف ظاهرة عالمية، ذات أبعاد متعددة، نظرا لتنوع وتعدد أشكاله، واختلاف الأسباب المؤدية إليه، أولت له العديد من المنظمات العالمية والهيئات الدولية اهتمامها، لتصبح الكثير من المظاهر الجديدة التي

تعيشها المجتمعات، على قدر كبير من الظهور، خاصة ممارسة العنف ضد المرأة، واقعا قائما بذاته، يكشف عن الكثير من المعاناة التي تتعرض لها المرأة بحياتها الاجتماعية واليومية معا، بهذه الورقة البحثية سنحاول تناول مشكل تعنيف المرأة في الفضاء الخاص منه والعام على حد سواء، بالتركيز على كل من ماهية المفهوم بصفة عامة، وتعنيف المرأة بصفة خاصة، في محاولة رصد الأسباب المؤدية لمثل هكذا ممارسة، وعليه:

فيما تتمثل الهندسة الماهياتية للعنف؟

ما المقصود بالعنف ضد المرأة؟

ما هي أهم الأسباب المؤدية إلى ظهور مثل هذا النوع من الممارسات؟
الكلمات المفتاحية: امرأة، عنف، امرأة معنفة، مجتمع، أسباب.

مقدمة:

إن مسألة الحديث عن المرأة بصفة عامة، ككيان اجتماعي وموضوع دراساتي، ليس بالتمرين الهين بتاريخ البحث، هذا الطرح كموضوع وخطاب تحليلي، يحمل العديد من الأبعاد، من منطلق الالتقاء المعرفي البحثي في معالجته، كموضوع يتضمن عديد الخطابات والخلفيات المجتمعية، التي تعبر عن حقيقة واقع المرأة ولو بصورة نسبية، لاسيما في ظل خضوعنا لاحتمية التغير، ومختلف الإفرازات الناجمة عن هذا التحول والتغير، لتصبح المرأة بذلك كجزئية جد هامة من عالمية هذا التغير، لم تسلم هي الأخرى في ظل المفاهيم السوسيولوجية الجديدة من عملية التأثر والتأثير التي يتعرض لها المجتمع.

إن الحديث عن العنف كمفهوم وطرح بحثي بشكل عام، والتعنيف بصفة عامة، معناه الحديث عن وجود خلل ممارساتي سلوكي، يأتي نتاج عديد العوامل والأسباب، ليصبح بذلك واقعا لا تقتصر أنطولوجيته على فاعل اجتماعي واحد، بل تخص الكثير من الفاعلين، سواء الرجل أو المرأة على حد سواء، في منظومة قيمية جديدة، تحمل مفاهيم سلوكية، وجهاز علائقي له من الخصوصية ما له، ومن التبعات والآثار ما عليه. ليس وليد اللحظة الأنية، بقدر ما هو

ظاهرة قديمة حديثة، عرفت كل المجتمعات دونما استثناء، متأثرة بعدة عوامل، وقفت كعائق أمام تنمية الفرد فالمجتمع. العنف فعل اجتماعي، اتخذ أشكالا متعددة، تعددت معانيه، وفقا للضرورة البحثية، والخصوصية المجتمعية، لذلك كان لابد لنا من تحديد ماهية هذا المفهوم، من عدة جوانب، ومن منظور يختلف كل واحد عن الآخر، ما سوف نوضحه بالتعريفات الآتية:

1/ ماهية العنف:

1.1 العنف اصطلاحا:

إنّ ظاهرة العنف بشكل عام، ليست بالظاهرة الدّخيلة عن مجتمعنا العربي، إنّما ظاهرة تعاني منها الكثير من الشرائح الاجتماعية، سواء بالحياة الشخصية للأفراد أو العامة منها، فلا نجد أي مجتمع يخلو من وجودها ومن آثاره، قد ينبأ العنف على نوع من أنواع الصّراع، كما ذهب في ذلك «بولPol»، حينما اعتبر العنف «مجموعة الأفعال التي تشهد على صراع مفتوح...» (Cnrtl.fr/definition/violence) من منطلق اعتبار العنف هو كل ما كان ضد الآخر، وهو موجود على الأرض منذ وجود المخلوقات عليها، بين الحيوان والحيوان، ذكر أو أنثى، وبين الإنسان والحيوان، وبين الإنسان والإنسان، رجلا كان أو امرأة، شابا كان أو شابة، صبيا كان أو طفلا» (فرقوتي، 2015، الصفحات 09-10)، فالعنف لا يقتصر فقط على المجتمع الإنساني بل وحتى المجتمع الحيواني، في مستويات متباينة ومتعددة، موجود منذ القدم، منذ قابيل وهابيل؛ لأنّ أول شكل للعنف هو العنف الطبيعي، «كميل نحو القتل والاعتداء، وما يولده من عنف نفسي، كميل نحو التعذيب ليس هو العنف الوحيد الذي يعرفه الوضع البشري على ضوء فطرته». (الهالي، 2009، صفحة 06)، فالعدوانية قد تتخذ هي الأخرى أشكالا متنوعة هي الأخرى.

تأتي كلمة العنف «من الكلمة اللاتينية التي تعني استخدام القوة للعدوان، فحسب «فرانسو هيريتيه» François Héritier أنّ كلمة العنف تشير إلى الانتهاك... (Marie, 2018, p. 02)» يعدّ العنف «سلوك مشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو سلوك بعيد عن التحضر والتمدن تستثمر فيه الدوافع العدوانية

استثمارا صريحا كالضرب والتقتيل للأفراد والتكسير والتدمير للممتلكات واستخدام القوة والإكراه للخصم وقهره» (مكرلوفي، 2014-2015، صفحة 15)، ليصبح نطاق العنف بذلك واسعا، فيه من الاستثمار المبطن والكلي للعداوية المبطنة ما فيه، يستهدف الفرد ومؤسسات المجتمع، وهياكله المادية معا، «فغالبا ما يوصف العنف بالفعل اللاعقلاني» (جيرار، 2009، صفحة 19)؛ لأنّ بوجود هذا الفعل تظهر الغريزة الحيوانية للإنسان، التي يتبعها في الغالب فقدان سلطة التحكم على الذات، مما يمارسه من تأثير قوي على البرمجة العقلية والنفسية له، يجعله يعيش حالة باثولوجية تفقده اتزانة العقلي والنفسي معا، يظهر هذا الاختلال في التوازن على مستوى سلوكياته في إطار عملية التفاعل، التي يدخل فيها مع الذات أو مع الآخر، والحقيقة أنّ فرويد اعتبر العدوان علامة "الإنسان في داخله، إلى درجة كبيرة جدا، واعتبره الحافز المكبوت بصدد التعبير عن الذات وتحقيق لها غير مقيدين" (الهالي، 2009، صفحة 16)

إنّ للعنف «مفاعيل محاكية effets mimétiques خارقة للعادة، تتنوّع ما بين ايجابية مباشرة وسلبية غير مباشرة، وما يسعى البشر إلى السيطرة عليه إلّا بمثابة المدد الذي يكفل له الاستمرار والنماء، لأنّ من شأن العنف أن يحوّل إلى وسائل فتك كل ما نطن أننا نعترض به طريقه من عقبات، نظير شعلة تلتهم كل ما يمكن أن نرشقها به بهدف إطفائها» (جيرار، 2009، صفحة 64)، لما يلحقه من أذى بالأشخاص، كما أقره بروكوتز Berkowitz حينما اعتبر العنف بأنّه «السلوك الذي يهدف إلى إلحاق الأذى ببعض الأشخاص والموضوعات» (صاحب، 2012، صفحة 227).

بما أنّ العنف كما عرّفه مونتيكيو «ظاهرة أو فعل عنيف يتعلّق باستخدام غير مشروع، أو على الأقل غير قانوني للقوة»، فإنّ هذا الفعل يتميّز بوجود ثلاثة أنماط له: **العنف الموجه للذات**، «العنف بين الجماعي»، و«العنف بين الأشخاص»، والعنف ضد المرأة ما هو إلّا واحدا من أشكال العنف بصفة عامة، وبرغم من انتشار هذه الظاهرة بالمجتمع العربي، إلّا أنّ معالم الإفصاح عنها، لم يكن إلّا من خلال الحركة النسوية العالمية والعربية منها، الداعية إلى تحقيق مبدأ

المساواة الفعلية والحقيقة، بين كل من الرجل والمرأة، واهتمامها بالقضايا المعاصرة، التي تمس المرأة بشكل كبير، لذلك بدأت تفتح الكثير من الآفاق البحثية حول هذا الموضوع، لاسيما بالأونة الأخيرة، نظرا لتجليات هذه الظاهرة بعمق المجتمع العربي، لما فيها من انتهاك مباشر لحقوق الإنسان، ولعالمية ظاهرة العنف.

إذن يعد العنف «ظاهرة اجتماعية تتكوّن من عدد من أفعال مجموعة من الفاعلين، يحدث في محيط معين، وتكون لها درجة من الاستمرارية، بحيث يحتل فترة زمنية واضحة» (محيطة، 2018، صفحة 139)؛ يوضح هذا التعريف بأنّ للعنف بصفة عامة مجالين أساسيين: أولها: «المجال المكاني»؛ كونه يقع في مكان معين. أما ثانيها: المجال الزمني، يقع في فترة زمنية معينة ويتسم باستمرارها طبعها إذا وفرت كل الشروط والأسباب المحفزة على إعادة استحضار وجوده من جديد؛ هنا تدخل العديد من العناصر والعوامل، خاصة ما تعلق منها بالفاعلين أو حتى طبيعة البيئة السوسيو ثقافية.

1.2) العنف من منظور المنظمات العالمية:

يعرّف العنف من منظور «منظمة اليونسكو» على أنّه: «استخدام الوسائل التي تستهدف الإضرار بسلامة الآخرين الجسدية أو النفسية أو الأخلاقية...» (رحماني، 2010-2011، صفحة 37)، هنا تتنوع الأساليب والوسائل بتنوع المواقف والاستخدام نفس النمط من هذه الوسائل: المادية أو المعنوية منها. أمّا تعريف العنف من منظور «منظمة الصحة العالمية» على أنّه: «الاستخدام المتعمد للقوة المادية سواء ضد الشخص ذاته أو ضد الآخرين، أو ضد المجتمع، استخدام من شأنه أن ينجم عنه حدوث ضرر نفسي أو قد يؤدي بالفرد إلى الموت» (Cnrtl.fr/definition/violence)، هنا نجد أنّ منظمة الصحة العالمية في تعريفها للعنف قد ركّزت على أنواع الضرر الذي يمكن أن يحلقه العنف على الفرد.

2) العنف والمرأة:

بما أنّ المرأة ككيان اجتماعي، من منطلق تفاعلاته المتكررة، فإنّها قد تصبح عرضة للتغنيف، يجعل من هذا الأخير واقعا يوميا، جاء نتيجة «استجابة سلوكية تظهر في شكل من أشكال ممارسة القوة

فوق إرادة الناس الآخرين، ويعني بذلك إثارة الفزع والرعب والهلع والخوف النفسي» (نبيلة، 2008-2009، صفحة 49). إن العنف نمط سلوكي، يحمل من الصفات والخصائص ما تجعله سلوكا لا سويا، قائم على استخدام القوة، سواء أكانت مادية منها أو معنوية: كالعنف اللفظي؛ الذي كثيرا ما يخلف آثار نفسية، تأتي نتيجة عدم تكافؤ القوى بين شخصين، فالمالك لمصادر القوة قد يمارس تعنيفه على الشخص الفاقد لهذه المصادر، من خلال التخويف النفسي الذي يتخذ أشكال متباينة، وإثارة الرعب في مواطن يشعر بها الآخر بالعجز.

إن ظاهرة العنف ضد المرأة، ليست بالمسألة الجديدة عن مجتمعاتنا العربية، بيد أن الجديد فيها أنها أصبحت ظاهرة للعيان، بغض النظر عن طبيعة وخصوصية المجتمع العربي، القائم على قواعد ضبطية، مستمدة معالمها من الشريعة، وقوانين وضعية ارتضاها العقل الجمعي، في حدود ما يحفظ، ويصون كرامة المرأة، في ظل مجتمع يدعو إلى المساواة بمبدأ الحقوق والواجبات، بين كل من الرجل والمرأة.

التعنيف بحد ذاته يعتبر انتهاك فعلي صريح لحقوق الإنسان، وعائقا فعلي من عوائق المساواة العملية بين النوعين الاجتماعيين، لذلك اتسعت دوائر البحث في هذا الموضوع، والتحذير من تبعاته على صعيد العديد من المنظمات العالمية والهيئات الدولية؛ فقد قدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة القيادة اللازمة في الجهد العالمي المبذول لمكافحة العنف ضد المرأة. ويشكل إعلانها البارز المتعلق بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (القرار 104/48) إطارا للتحليل، والعمل على الصعيدين الوطني والدولي... لتتناول الجمعية العامة في السنوات الأخيرة العنف ضد المرأة بصفة عامة" (للأمم، صفحة 14)، حتى على مستوى الصعيد الوطني، يوجد مشروع متمثل في الإستراتيجية العامة لمحاربة العنف ضد المرأة للفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2011، ليصبح هذا الموضوع النقطة المشتركة، من حيث الاهتمام الفعلي في فهمه ومحاولة التقليل من وجوده، من قبل كل المجتمعات دونما استثناء.

لقد حدّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، الصادرة 1993 في مادته الأولى، أن العنف هو "أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس، ينجم عنه، أو يحتمل أن ينجم عنه، أذى ومعاناة بدنية أو جنسي أو نفسي للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراح مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (قرقوتي، 2015، صفحة 10)، من خلال هذا التقرير يتضح بأن العنف كفعل اجتماعي، له أثار ثلاثية الأبعاد:

بدنية-جنسية، نفسية، لا يقف عند حدود ممارسته الفعلية المادية، بل يمكن أن يكون لفظي ينجم عنه أذى، يخلق حالة لا ائزان للشخص المُعَنَّف، سواء في حياته الخاصة أو العامة على حد سواء، من شأنه تقييد الحرية الشخصية للأفراد، في ظل الحرمان والإكراه الممارس من قبل المُعَنَّف على الشخص المُعَنَّف، لا يقتصر فقط على تعنيف الرّجل للمرأة، بل حتى تعنيف المرأة للمرأة، هذا الأخير الناتج عن مجموعة أسباب تؤدي إلى حدوثه، يمكن أن نوجزها بالنقاط الآتية (قرقوتي، 2015، الصفحات 22-23):

- ضيق المساحات المخصصة لسكن الأفراد.

- الفقر والبطالة والضغط النفسي.

- تدني المستوى التعليمي، والجهل بحقوق الناس وأخلاقيات التعامل الحسنة.

- تكرار مظاهر العنف في البرامج التلفزيونية.

- الرغبة في الانتقام من الآخر بسبب تصرف ما أثار خنقه.

الحديث عن العنف ضد المرأة، معناه الحديث عن " كل فعل بطريقة عنيفة موجه ضد الجنس الأنثوي، الذي أحدث أو يمكن أن يتسبب في بإحداث أذى أو ضرر أو آلام جسمية، جنسية أو نفسية، بما في ذلك التهديد للقيام بهذه الأفعال، الإكراه والضغط، أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء في الحياة العامة أو الحياة الخاصة..." (رحماني، 2010-2011، صفحة 38)، وهو " فعل عنيف قائم على أساس الجنس تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو

الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (العساف، 2017، صفحة 26). فيصبح بذلك فعل التعنيف الممارس على المرأة فعل عنيف تدفعه أسباب متعددة في مجال جغرافية الفضاء بصفة عامة، يترتب عنه ضرر جسمي ونفسي ومعاناة اجتماعية، تجعل من المرأة تشعر بنوع من النقص، والمهانة بكثير من حالات التعنيف التي تتعرض لها، وخدش مباشر لهويتها الاجتماعية، لذلك فإن "إعلان القضاء على العنف ضد المرأة الذي اعتمدته الجمعية العامة عام 1993، يحث الدول في المادة 04(ج) منه، على توخي العناية الواجبة في درء أفعال العنف عن المرأة وللتحقيق فيها والمعاقبة عليها، وفقا للقوانين الوطنية، سواء ارتكبت الدولة هذه الأفعال أو ارتكبتها الأفراد" (ارتورك، 2006، صفحة 06).

3) تعنيف المرأة والأسباب المؤدية لحدوثه:

إنّ تشكل أيّ ظاهرة بأيّ مجتمع، منطلقه ليس من العدم؛ إنّما مجموعة الأسباب التي أوجدته، لتكن هذه الظاهر سببا ونتيجة بذات الوقت لظواهر أخرى، تمارس قهرية وجودها على الأفراد، نفس الأمر ينطبق على ظاهرة العنف ضد المرأة؛ فهناك العديد من الأسباب، في مقدمتها طريقة التنشئة الاجتماعية، التي تلعب دورا مهما في تكوين الملامح العامة لشخصيات الأفراد، فإذا كان الأسلوب الذي نشأ عليه الرّجل في طفولته هو الأسلوب القهري، فلا بد من أنّ هذا الأمر سيكون له انعكاسا كبيرا عليه بالمستقبل، من حيث تعاطيه لممارسات عنيفة أو شبه عنيفة بحياته الاجتماعية، من خلال دورة حياة تفاعله مع الآخرين، فطبيعة التنشئة الاجتماعية للأفراد، ليست طريقة عابرة، إنّما يتم تخزينها وإعادة إنتاجها فيما بعد؛ أي في المراحل العمرية القادمة من دورة حياة الأفراد.

إنّ التعزيز المستمر الذي يحصل عليه القائم بفعل العنف، يجعل من هذا السلوك فيه طبعاً اجتماعياً، يتطور مع الوقت ليصبح ممارسة مستمرة لبعض الأشخاص، ونمطاً فكرياً دأب عليه، من دون خضوعه للمراقبة الوالدية أو غيرها، للتخفيف من حدة ممارسته لهذا السلوك؛

فبغيا ب هذا النمط من المراقبة، سيجعله سلوكا طبيعيا للقائم به، وطريقة سليمة في وجوده بأكثر من موقف.

3.1 العنف والأسباب الاجتماعية:

من الأسباب المؤدية إلى حدوث العنف، خاصة منه ما كان ضد المرأة، هي تلك الأسباب الاجتماعية، في ظل صعوبة بعض الظروف الاجتماعية المعيشية، التي عاشها الفرد بطفولته، فقسوة الحياة الاجتماعية قد تولّد ممارسات عدوانية لدى بعض الأفراد، والحرمان من حياة قائمة على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد بمرحلة الطفولة له من التأثير فيما بعد ماله.

إنّ النساء في المجتمع العربي، يتعرّضن لانتهاك مباشر أو غير المباشر لحقوقهنّ، سواء بمنازلهن أو بمقر عملهن أو حتى بالفضاء العام، يعود الأمر في ذلك إلى طبيعة الثقافة المجتمعية التعاملية من جهة، وإلى "طبيعة النسيج الاجتماعي للمجتمع، وأنظمتها ومعاييرها وقيمه، التي تحدد سلوك العنف من جهة أخرى؛ حيث تختلف درجة العنف من مجتمع لآخر، بالرغم من أنّ النساء تعاني من العنف من شمال العالم لجنوبه، ومن شرقه لغربه، وأنّ امرأة من أصل كل أربع نساء في المدن الصناعية، قد تعرّضت للضرب، والتحرش الجنسي" (أحمد، 2015، صفحة 507).

لا يقتصر بذلك التعنيف فقط على شريحة معينة من النساء، بل كل فئاتها معنية بذلك؛ فحسب ما أشار إليه المرصد المغربي لعيون النساء سنة 2009 "بأنّ النساء باختلاف أوضاعهنّ الاجتماعية والاقتصادية تعرّضن لمختلف أشكال العنف، وتبقى معظمنّ متزوجات أو أمهات أو عازبات، كما بيّنت الإحصائيات أنّ 70 % من مجموع النساء ضحايا العنف هنّ الشابات، تتراوح أعمارهنّ ما بين 18 و40 سنة، كما سجل المرصد تصريحات نساء تعرّضن للعنف وسنهنّ يفوق 60 سنة...وأظهرت كذلك المعطيات بأنّ النساء يتعرّضن للعنف مهما كان وسطهنّ الاجتماعي ومستواهن الاقتصادي..." (الثاني، 2010، صفحة 26).

من أسباب العنف ضد المرأة كذلك، بعض الممارسات الخاطئة بالمجتمع، من مثل ظاهرة زواج القصر، إضافة إلى الاختلاف النوعي

بين الرجل والمرأة، من حيث المستوى التعليمي مثلاً، ومن خلال طبيعة المنظومة الثقافية السائدة بالمجتمع، خاصة ما تعلق منها بالجهاز المفاهيمي للرأس مال العلائقي في فنيات التعامل مع الآخر؛ فإننا قد نجد بعض أفراد المجتمع لديهم جهل نسبي بحقوق المرأة وطريقة التعامل معها كأنثى وامرأة معا.

3.2) أسباب متعلقة بالمرأة في حد ذاتها:

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإن هناك أسباب راجعة بالدرجة الأولى للمرأة بحد ذاتها؛ خاصة عندما تجهل بعض حقوقها كإنسان وككيان اجتماعي لا يقل أهمية عن الرجل، الأمر الذي من شأنه العمل على مساعدة الآخر -الرجل أو المجتمع- على مواصلة تعنيفها بشكل مستمر، أضف إلى ذلك الرضا بتعنيفها دونما محاولة منها وضع حد له، خاصة في ظل ما نلاحظه من صمت، خوفاً من الفضيحة الاجتماعية، والرغبة الدائمة للبقاء إلى جانب أطفالها.

3.3) الأسباب المباشرة وغير المباشرة للعنف ضد المرأة:

هناك الكثير من الأسباب المساعدة، والمحفزة في تعنيف المرأة، سنحاول إيجازها بالنقاط الآتية ذكرها:

- التعرض للضغوط بشكل مستمر، وعدم المقدرة في تحقيق والتعبير عن ذاته، فيصبح بذلك عند البعض العنف كسلوك تعبيري لتحقيق ذلك الظهور والتعبير.

-العزلة الجغرافية والاجتماعية التي يعيشها بعض أفراد المجتمع، مما يكن لها أثر بالغ في إنتاج سلوكيات عدوانية كنوع من أنواع التفاعل.

-الجهل بالقوانين المتعلقة بالعقوبات المرتبطة بتعنيف المرأة.

-جماعة الأقران، فبعض الجماعات أو الرفقاء يحفزون على فرض السلطة المطلقة على المرأة وينظرهم الأمر لن يكن إلا من خلال اتساع دائرة قمعها بصورة مستمرة من خلال تعنيفها لترهيبها وتخويفها وبالتالي الرضوخ التام للآخر.

-العنف الأسري، ويتخذ صور متعددة: كالتحقير والتوبيخ والضرب... كلها صور تترسخ بذاكرة الحياة اليومية والاجتماعية للطفل، مما قد

ينعكس عليه مستقبلا، ليكون منتجا لسلوكيات هي بالأصل ناتجة عن نمط تنشؤي معين.

-الإدمان على المخدرات وتناول المهلوسات والخمر، كلّها تعدّ مواد مغيبة للعقل، والوعي والاتزان في الشخصية، لتكن سببا من أسباب التعنيف المباشرة.

-السبب الاقتصادي، والمتمثل في تدني المستوى الاقتصادي للرجل جراء بطالته أو فقره...مما يولد بداخله شعورا بالنقص، الأمر الذي قد يؤثر على جهازه السلوكي، فتتضارب انفعالاته ليلجأ إلى مثل هذا النوع من السلوكيات العدوانية الناتج عن العوز المادي الذي يعيشه، ليصبح هنا "جوهر فعل العنف نفسه إنما تُسيّره مقولة الغاية والوسيلة" (أرندت، 1992، صفحة 06).

-الزّوج الغوغائية، حيث أنّ الكثير من الأشخاص تواجههم وسط حشود أقل كبت لتصرفاتهم السيئة يساعد في قلة وعيهم ببعض المعايير الاجتماعية التي تضبط ردود أفعالهم وبعض ممارساتهم التي لا تتماشى مع ما يرتضيه العقل الجمعي، فنجد أكثرهم استجابة لتلميحات السلوكيات العدوانية.

الخاتمة:

إذن فإنّ مسألة العنف بصفة عامة، كظاهرة ملازمة للإنسان والمجتمعات، ناتجة عن وجود قصور وخلل وظيفي بأحد الأجهزة العلائقية، المتعلقة بارتباط الأفراد بالأفراد والمجتمع معا، لينجم عن هذا الأمر ممارسات عدوانية، يكون لها العديد من الأسباب والنتائج، يمكن أن تخلق انحرافا في سلوك الفرد، باعتبار العنف "انحراف عن القواعد التي تحددها الأعراف في المجتمع" (غاي، 2020، صفحة 165)، والتعنيف ضد المرأة إشكالية مرتبطة بنمط معين من أنماط التفاعل، وشكل من أشكال الاختراق الفعلي لبعض العوائد الاجتماعية المتعلقة بالحفاظ على حقوق المرأة، كإنسان وكيان اجتماعي، فاعل ومتفاعل، لا يقل أهمية عن باقي الفاعلين الآخرين، لتصبح ظاهرة تعنيف المرأة مقولة سوسيولوجية محمّلة بدلالات مادية ومعنوية تعبّر

في نهاية المطاف عن عقيدة تفكير هذا المجتمع أو غيرها، وتراكم اجتماعي وجب التقليل من مساحة حضوره بمجتمعاتنا، نظرا لخصوصيتها.

المراجع:

-أرندت حنة.(1992)، في العنف، (تر: العريس إبراهيم)، دار الساقى: لبنان.

-التقرير السنوي الثاني، (نوفمبر 2010) "المرصد المغربي للعنف ضد النساء: عيون نسائية"، الدار البيضاء، المغرب.

-الجمعية العامة للأمم المتحدة، (الندوة الحادية والستون) "دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة"، (185-1).

-حورية بن حمزة وفاطمة غاي.(2020)، المشكلات الاجتماعية المعاصرة وتتنوع جرائم العنف، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 03، (162-177).

-رينيه جيرار.(2009)، العنف والمقدس، (تر:سميرة ريشا)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

-صاحب أسعد ويس الشمري.(2012)، أسباب العنف لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، مجلة دراسات تربوية، (219-262).

-عبد الحق مجبونة.(2018)، مفهوم العنف الاجتماعي في البحوث السوسيولوجية بين الطرح العلمي والطرح الإيديولوجي: قراءة ابيستمولوجية، المجلة العلمية الجزائر 03، الجزائر، (137-160).

-عزيز لزرق و محمد الهلالي. (2009)، العنف، دار توبقال للنشر: المغرب.

-فريال حجازي العساف، (2017) "العنف ضد المرأة المبني على النوع الاجتماعي في المجتمع الأردني: محافظتي الزرقاء والمفرق"، المركز الوطني لحقوق الإنسان: الأردن.

-قرقوتي حنان. (2015)، عنف المرأة في المجال الأسري، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، ط1، قطر (05-156).

-مكرلوفي يمينه، (2015-2014) استراتيجيات التعامل لدى الزوجة المعنفة وعلاقتها بالتوافق الزوجي، رسالة ماجستير علم النفس الأسري، جامعة وهران 02، الجزائر.

-نبيلة يسلي. (2009-2008)، العنف ضد المرأة بين واقع التربية والرجلة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر.

-نعيمه رحمان، (2011-2010). العنف الزوجي ضد المرأة بتلمسان، أطروحة دكتوراه في الأنثروبولوجيا: جامعة تلمسان، الجزائر.

-هبة إبراهيم أحمد، (2015). "درجة الوعي بطرق مواجهة العنف بأشكاله المتعددة لدى عينة من طالبات كلية عالية الجامعية في الأردن وعلاقتها ببعض المتغيرات"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 21، العدد 01.

-ياكين ارتورك. (2006)، إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الذي يراعي نوع الجنس: العنف ضد المرأة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة 62.

-Anne Marie Gutierrez, la violence et les violences: un approche socio anthropologique.(1-7).

-Cnrtl.fr/définition/violence ; 19/07/2020-19 :08
<https://www.inspq.qc.ca/rapport-quebecois-sur-la-violence-et-la-sante/vers-une-perspective-integree-en-prevention-de-la-violence/definition-de-la-violence;19/07/2020-19:23>.

للإحالة على هذا المقال:

- هرندي كريمة، (2022)، «المرأة المعنفة بين المفهوم وجغرافية الأسباب». المواقف، المجلد: 17، العدد: خاص، جانفي 2022، ص.ص 529- 541.